

الفصل الثالث

ملاح

شخصية



obeikandi.com

الفصل الثالث

ملامح شخصية



وجه أسمر يتمتع بكل جمال الرجولة .. لا تستطيع أن تفصله عن تراب
مصر ونهرها المقدس.



محمد نجيب يوقع الأوراق الرسمية

وعينان رماديتان ليس فيهما مكر أو شوائب.

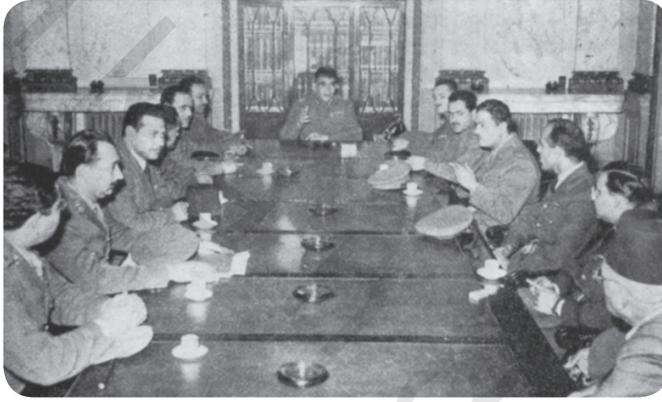
وابتسامة سحرية جذابة ، تجمع بين الشموخ والتلقائية ..والحكمة
والفراصة.

من يره لا يمكن أن يغدر به أبدا!!

هذا هو محمد نجيب .. القائد الحقيقي لثورة 23 يوليو .

أول رئيس لأول جمهورية مصرية ، بعد إسقاط الملكية المصرية ..والوحيد
في تاريخ البلاد الذي جمع بين أربعة مناصب خطيرة في وقت واحد كرئيس
للدولة ورئيس لمجلس قيادة الثورة ورئيس للوزراء وقائد عام للجيش⁽¹⁾.

رواية السادات عن دور نجيب في الثورة :



محمد نجيب في أحد الاجتماعات الرسمية

ما هي المقومات التي أهلت نجيب لهذا الدور ، الذي أحدث تحولاً جذرياً
في تاريخ مصر والمنطقة والعالم ؟ ! وهل كان نجيب مجرد " واجهة " لثورة
يوليو .. كما يردد البعض عن عمد وغير عمد ؟ ! ، وهل كان نجيب مجرد " لواء "
يحمل رتبة كبيرة ، وينتظر الخروج إلى المعاش ، ولكن الضباط الشبان دعوه
إلى أن يتصدر ثورتهم تكريماً له ولتاريخه في خدمة الجيش ، كما ذكرت بعض
الكتابات⁽²⁾!

(1) راجع كتاب 72 شهراً مع عبد الناصر ، فتحي رضوان ، سلسلة كتاب الحرية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ديسمبر
1986 .

(2) تولى الرد على السادات المؤرخ العسكري اللواء جمال حماد في كتابه أسرار ثورة يوليو ، ط دار الزهراء للاعلام
العربي ، القاهرة 2006

وكان المرحوم أنور السادات قد روج لتلك القصة الغربية بأسلوب ساخر للتقليل من دور محمد نجيب في الثورة وذلك في كتابه المسمى : " قصة الثورة الكاملة " وفيه يقول السادات .. " وفي ذلك الوقت أي من يوليو ، أي في شهر الثورة ، كان محمد نجيب مريضاً في منزله ، وأيضاً ليس في ذهنه شيء عن أية ثورة ..! وربما كان أملة الوحيد في شهر يوليو ، أن يغادر فراشه إلى عمله في سلاح المشاة ، وكان أملنا -نحن- هو أن يغادر ذلك الرجل فراشه ليذهب إلى قصر عابدين رئيساً للجمهورية .. (قصة الثورة كاملة .. طبعة الهيئة العامة لقصور الثقافة يوليو 2002 وقد امتلأ الكتاب بعبارات ساخرة تهمش من دور نجيب وتاريخه المشرف في ثورة يوليو ، مثل الزعم بأن نجيب كان نائماً ، في بيته ليلة الثورة ، حتى استيقظ على تليفون من الضباط الأحرار ، يقولون له تفضل .. أنت زعيم!! وهو كلام غير منطقي لرجل يتصدر حركة ضد النظام الشرعي في البلاد ، دون أن يعلم عنها أي شيء .. وهو يعلم أنه مهدد في حالة فشل الحركة بالإعدام رمياً بالرصاص !!



زوجته عائشة نجيب

والغريب أن السادات نفسه هو الذي اختار اللواء محمد نجيب ضمن أقوى عشرة رجال في العالم في بداية الثورة.. وهناك رواية تقول: إن محمد نجيب، كان له الفضل في عودة أنور السادات إلى الجيش بعد فصله منه ، بتهمة التجسس لصالح الألمان .. وكان ذلك عام 1942 ، عندما كان نجيب برتبة بكباشي (مقدم) ويعمل وقتها مساعداً لنائب الأحكام العسكرية ، وقد حضر إلى منزله بالمنيل والد أنور السادات وكان يسكن بالقرب من نجيب ، ليطالبه بالتدخل لدى قيادة الجيش ، لإسقاط تلك التهمة الخطيرة عن ابنه !! وقد ذكر محمد نجيب تلك الواقعة في كتابه " كلمتي للتاريخ " ، لكن الرواية التي ذكرها السادات نفسه وعدد من المذكرات التاريخية أن الطبيب يوسف رشاد المقرب من الملك فاروق هو الذي أعاد السادات إلى الخدمة في الجيش.

وقد ذكرت لي السيدة جيهان السادات أرملة الرئيس الراحل : " أن علاقة السادات بيوسف رشاد تعود إلي بداية الأربعينيات حين كان السادات يعمل في سلاح الإشارة ولجأ إليه يوسف رشاد للاتصال بالقاهرة للاطمئنان علي ابنه المريض. وبعد الحادث الذي تعرض له الملك في القصاصين أصبح يوسف رشاد طبيب الملك الخاص ولم ينس صداقته بأنور ودخل السادات السجن لمدة ثلاثين شهراً في قضية اغتيال أمين عثمان وبعد زواجنا مباشرة عمل لفترة مع الطيار حسن عزت زوج ابنة عمتي في المقاولات لكنه لم يجد نفسه في هذه المهنة. فلجأ ليوسف رشاد لكي يتوسط له لمقابلة حيدر باشا وزير الحربية في محاولة للعودة إلى الجيش لأنه كان ضابطاً صغيراً وهارباً وليس باستطاعته مقابلته دون هذه الوساطة".

الأكثر غرابة أنه بعد أكثر من نصف قرن من ثورة يوليو ، وعندما كنت أجلس في استراحة كبار الزوار بالتلفزيون المصري لأسجل حلقة من برنامج " وسط البلد " مع الإعلامية شافكي المنيري ، دخلت علينا السيدة كاميليا أنور السادات ، وهي تحمل صورة الرئيس محمد نجيب ..وقالت في الحلقة نفسها : " هذا بابا نجيب " ، متحدثة عن علاقة والدها - السادات -

الوطيدة بالرئيس محمد نجيب !! وقد ظهر معي في نفس الحلقة السياسي
الراحل طلعت السادات واللواء حسن سالم ابن شقيقة محمد نجيب (1).
ولعل من الإنصاف أن نقول إن اللواء محمد نجيب سعى لإعادة أنور السادات
إلى الجيش بعد فصله ، لكنه لم يتمكن ، بسبب عدم اقترابه من دائرة السرايا
الملكية ، بينما نجح في ذلك الدكتور يوسف رشاد القريب من الملك فاروق
شخصيا.



زوجته عائشة وأقاربها

إن وقائع التاريخ ووثائق تلك الفترة تشير إلى أن محمد نجيب لم يكن مجرد
جنرال تقليدي ينتمي إلى الجيش المصري ، ويتمسك بتقاليده في احترام
القيادة وإطاعة الأوامر مهما كان الثمن !

ذلك أن سيرة نجيب طوال خدمته في الجيش تؤكد الآتي :

- 1 - أن محمد نجيب كان يقدم مبادئه ومعتقداته الوطنية على أوامر قياداته ..
منذ أن كان برتبة ملازم ثان وحتى وصل إلى رتبة لواء.
- 2 - أن محمد نجيب " الضابط الوحيد " والمتفرد في تلك الفترة ، الذي أدرك

(1) حلقة برنامج " وسط البلد " في يوم الثلاثاء 5 أبريل 2006 على القنوات المصرية .

مبكراً أهمية الثقافة القانونية والمدنية ، لرجال المؤسسة العسكرية ، خاصة إذا كانوا ممن يتصدرون للعمل الوطني العام ، فقد حصل محمد نجيب للمرة الأولى في تاريخ الجيش المصري على ليسانس الحقوق ثم دبلوم القانون الخاص ودبلوم الاقتصاد السياسي وهما يعادلان الماجستير ، وكان يستعد للحصول على الدكتوراه برسالته عن العامل الإنساني في الجيش ، ولكن الظروف السياسية حالت دون ذلك (1) .

3- أن محمد نجيب كان يتمتع برؤية إستراتيجية ومستقبلية وفكر سياسي ، أمكنه أن يستشرف الأحداث وعواقبها ، وأثارها على حاضر ومستقبل الوطن (2) .

وتفصيل ذلك كله يتضح من خلال إعادة قراءة الوقائع التاريخية .

ضابط صغير يتحدى الاستعمار الإنجليزي :

تشبع محمد نجيب بروح التمرد والثورة على الأوضاع القائمة منذ أن كان ضابطاً صغيراً برتبة ملازم ثان بالكتيبة 16 مشاة بالجيش المصري بالسودان ، فعندما اندلعت ثورة 1919 بالقاهرة ، أصر نجيب على تحدي الإنجليز "رؤسائه في ذلك الوقت" ، وسافر إلى مصر سراً ، وعندما وصل إلى محطة مصر ، مر أمامه أميرالاي (عميد) إنجليزي ، فرفض نجيب (ملازم ثان) أن يؤدي له التحية العسكرية غير مكترث بما قد يسببه له ذلك من متاعب بعدها وقد كان ! .

كانت الروح الوطنية لدى محمد نجيب مقدمة على القواعد العسكرية ، ولذلك لم يخف إعلان تأييده لسعد زغلول "باشا" عندما ذهب مع مجموعة من الضباط الصغار وهم يرتدون ملابسهم العسكرية إلى بيت الأمة ، ليعبروا عن احتجاجهم ورفضهم لنفي سعد زغلول إلى جزيرة "سيلان" .

(1) كتبت رئيساً لمصر .ص 30 وما بعدها .

(2) انظر عدد مجلة (المصور) العدد 1451 في أول أغسطس 1952 وكلمتي للتاريخ ، مرجع سابق ، و 72 شهراً مع عبد الناصر مرجع سابق .



سميحة محمد نجيب، وقد ماتت قبل الثورة بالسردان

وقد تحدى ذلك الضابط الصغير " نجيب " إرادة الإنجليز وقام بتكوين جمعية سرية في الخرطوم من الضباط الوطنيين ، احتجاجاً على نفي سعد زغلول ورفاقه ، وتأييداً لمظاهرات الشعب المصري ضد الاحتلال وقد أصدرت تلك الجمعية السرية منشورات عديدة وزعتها على الضباط المصريين والسودانيين ، حتى أصدر سردار الجيش البريطاني في السودان (الحاكم العسكري العام) قراراً باعتقال نجيب وزملائه .. ولكن نجيب بعد خروجه من المعتقل لم يتوقف عن تكوين الجمعيات السرية ضد الاحتلال فقد اشترك في جمعية سرية في الخرطوم اسمها (اللواء الأبيض) قام بتأسيسها الضابط السوداني الوطني علي عبد اللطيف الذي كان صديقاً لنجيب .

وكانت تلك الجمعية السرية ترفع شعار " إلى الأمام " أي إلى مصر، وتدعو لاستقلال السودان عن الإنجليز والاتحاد مع مصر .

وعندما عاد نجيب إلى القاهرة ، ليعمل في الحرس الملكي " أيام الملك فؤاد الأول " كان لا يزال متصلا بالوطنيين السودانيين وأنشطتهم السرية، وعندما وقعت ثورة علي عبد اللطيف عام 1924 في السودان ، كان نجيب على صلة بعناصر تلك الثورة خاصة زميله في كلية " غردون " بالخرطوم " عرفات محمد عبد الله " وكيل جمعية اللواء الأبيض ، وقد فر مع مجموعة من زملائه إلى مصر بعد تنكيل الإنجليز بعلي عبد اللطيف وسجنه ومحاكمته ، وعندما وصل هؤلاء الوطنيون السودانيون إلى مصر ، تم القبض عليهم فقرر محمد نجيب زيارتهم في السجن ، غير مكترث بما قد يتعرض له بعد ذلك من عواقب ، وقد طرد من الحرس الملكي ، بسبب تعاطفه مع زملائه وأصدقاء طفولته في الخرطوم⁽¹⁾ .



زوجته عائشة.. قصة حبه الوحيدة

(1) حول الفكر السياسي لمحمد نجيب ، انظر مقالات سمير عطا الله في جريدة الشرق الأوسط اللندنية العدد 2003/7/2 .

وتذكر الوقائع التاريخية أيضاً أنه في عام 1929 ، عندما قرر الملك فؤاد الأول حل البرلمان الوفدي المنتخب ، غضب محمد نجيب ، وقرر الذهاب لمقابلة مصطفى النحاس " باشا " الذي كان منزله مراقباً في تلك الفترة من البوليس السياسي ، ولكن نجيب تنكر في زي خادم سوداني وقفز فوق سور الحديقة من منزل حمد الباسل " باشا " المجاور لمنزل النحاس باشا ، وفوجئ بكلب شرس يهجم عليه ، لولا تدخل البواب ، فرفع الجلباب وكشف عن هويته كضابط مصري ، يريد مقابلة النحاس باشا ، وقد دارت مقابلة طريفة بين ذلك الضابط الشاب والزعيم الوفدي ، وكان موجوداً أيضاً في منزل النحاس ، كل من مكرم عبيد " باشا " ومحمود فهمي النقراشي " باشا " ، ولكن النحاس قال لنجيب: " إنه يؤثر أن يكون الجيش بعيداً عن السياسة ، وأن تكون الأمة مصدر السلطات .. وإن كان يتمنى أن يكون ولاء الضباط للوطن والشعب أكثر مما هو لشخص الملك " (1).



عائشة والممرضات

(1) أحمد شوقي عبد الرحمن ، ثورات التحرير الكبرى سلسلة كتاب للجميع ، دار المصري للصحافة والطباعة والنشر ، القاهرة 1953 .

نجيب يقدم استقالته للملك من الجيش :

كان التحدي والتمرد والرفض صفات ملازمة لنجيب في الجيش ، ففي عام 1942 ، وبعد حادث 4 فبراير الشهير عندما حاصرت القوات الإنجليزية قصر عابدين لإجبار الملك فاروق على مجموعة من الإملاءات في مقدمتها أن يقوم حزب الوفد بتشكيل الحكومة ، كان محمد نجيب ، الضابط الوحيد الذي قدم استقالته من الجيش احتجاجاً على التدخل الإنجليزي السافر في الشؤون الداخلية لمصر .. وقد رفض الملك الاستقالة وأرسلها مع كبير الياوران " عبد الله النجومي باشا " ، وكان صديقاً لنجيب وقد ذكر محمد نجيب الملك فاروق بهذه الواقعة وهو يودعه على ظهر المحروسة يوم 26 يوليو 1952 بعد خلعها عن العرش⁽¹⁾!



فاروق وعلي وخالهما محمود نبيب

وأثناء الحرب العالمية الثانية ، وعقب تقهقر الإنجليز إلى العلمين ، بعد اشتداد حصار رومل لهم ، كان الإنجليز يعدون العدة لإغراق مديرية البحيرة ،

(1) كنت رئيساً لمصر ، ص 46

وتدمير المرافق الحيوية للبلاد ، فأدرك نجيب وقتئذ ، وكان ضابطاً من أركان الحرب في العمليات الحربية ، ما تتعرض له اقتصاديات البلاد ، وحياتها للخطر الشديد فأخذ يجتمع بزملائه الضباط كي يستعرضوا الحالة ويستعدوا للدفاع عن المرافق الداخلية للبلاد⁽¹⁾.

وتكشف الأحداث والوقائع التاريخية عن حقيقة روح التمرد داخل الضابط " محمد نجيب " ضد قياداته من عملاء السراي " القصر الملكي " فقد وقف نجيب ضد الفريق إبراهيم عطا الله باشا " القائد العام للجيش " ، وكذلك ضد خلفه الفريق محمد حيدر " باشا " واعترض على تعيين حيدر " باشا " في هذا المنصب الرفيع ، ورفض تهنئته بالمنصب ، لأنه في الأصل ضابط بوليس ولا علاقة له بالجيش .

وفي حرب فلسطين عام 1948 كان الأميرالاي " عميد " محمد نجيب قائداً ثانياً للجيش المصري هناك ، وكان من رأيه أن الجيوش النظامية غير مؤهلة لخوض تلك الحرب ضد العصابات الصهيونية ، وكانت وجهة نظره تتلخص في ترك الأمر للمتطوعين ليخوضوا حرب عصابات ضد اليهود ، مع تدريبهم وتسليحهم بإشراف الجيش ! وقد أكدت رؤيته المستقبلية بعد ضياع فلسطين وهزيمة الجيوش العربية على أيدي العصابات الصهيونية.

وفي أثناء الحرب كان نجيب دائم الخلاف مع قائده اللواء محمد علي المواوي ويرى أن خططه العسكرية تسبب خسائر كبيرة في المعارك ، وقد كان ذلك سبباً كافياً لإبعاد نجيب عن المعركة وعودته إلى القاهرة .. ولكن لم يلبث أن عاد إلى موقعه كقائد ثان للقوات المصرية في فلسطين ، عقب عزل المواوي وتعيين اللواء أحمد فؤاد صادق بدلاً منه⁽²⁾.

وعلى الرغم من بطولات محمد نجيب في تلك الحرب والتوصية بترقيته ترقية استثنائية إلى رتبة " لواء " فإن حيدر باشا ، التمس من الملك ألا يقوم

(1) كنت رئيساً لمصر

(2) فورات التحرير الكبرى ، مرجع سابق 61 .

بترقية محمد نجيب مادام حياً ونزل الملك على رأيه ، واستبدل الترقية بنجمة
فؤاد الأول العسكرية ، التي حصل عليها بعض الضباط الذين لم يخوضوا
شرف القتال ، مثل حسين سري عامر " المعروف بفساده وعلاقاته المشبوهة
بصفقات الملك والحاشية" (1)!



محمد نبيب بك والد زوجته

كانت روح العناد والتحدي والتمسك بقيم الوطنية والشرف العسكري
والنزاهة تسيطر على الضابط محمد نجيب ، فهو لم يكن مثل أقرانه الضباط ،
أقصى ما يحلم به ترقية أو علاوة استثنائية ينعم بها عليه صاحب الجلالة
" فاروق الأول والأخير " .. بل كان محمد نجيب دائم التحدي لإرادة الملك ،
وعندما كان مديراً لسلاح الحدود وقف نجيب ضد محاولات الملك فاروق

(1) كلمتي للتاريخ ، مرجع سابق .

للاستيلاء على أراضي الدولة الساحلية ، وإقامة القصور هناك ، واستعمال الجنود في بنائها ، كما أمر محمد نجيب في التحقيق في مخالفات حسين سري عامر " وكيل السلاح " الذي اتهم بجرائم الرشوة والفساد ونهب أموال البدو، ويبيع مخلفات الحرب العالمية الثانية من الأسلحة الموجودة في الصحراء الغربية ، ولكن الملك فاروق رفض مطالب محمد نجيب ، وأطلق عليه لقب "دون كيشوت" أي محارب طواحين الهواء ، وقرر نقله إلى سلاح المشاة وتعيين حسين سري عامر " المتهم بالفساد " مكانه كمدير لسلاح الحدود⁽¹⁾.



نجيب مع حفيدته سامية يوسف نجيب

الشرارة الأولى للثورة وبداية شعبية نجيب :

واصل محمد نجيب تحديه للإرادة الملكية ، بترشيح نفسه رئيساً لمجلس إدارة نادي ضباط الجيش بالزمالك ، ضد مرشح " الملك " حسين سري عامر ، وكان نجيب مرشح الضباط الأحرار ، وقد ضمت قائمته في ذلك الوقت من شهر ديسمبر عام 1951 ، عدداً من هؤلاء الضباط وهم بكباشي (مقدم)

(1) كنت رئيساً لمصر ، ص 87 وما بعدها .

محمد رشاد مهنا " سلاح المدفعية " وأحمد عبيد والصاغ " رائد " جمال الدين حماد " مشاه " والصاغ " رائد " زكريا محيي الدين " مشاه " وقائد أسراب حسين إبراهيم " طيران " بالإضافة إلى جمال سالم و محمد فوزي . وقد استغل تنظيم الضباط الأحرار " السري " شعبية اللواء محمد نجيب بين صفوف الجيش ، وتاريخه الطويل والمشرف في تحدي الملك والسراي وبطولاته في حرب فلسطين 1948 ، ليكون أول اختبار لقوتهم داخل الجيش (1) .



نجيب وعائشة في المستشفى

ويمكن القول بأن انتخابات نادي الضباط هي المحك، الذي أظهر قوة تنظيم الضباط الأحرار، إذ تكتل التنظيم حول مرشحين معينين، ونجح في جعلهم يفوزون بالعضوية في مجلس إدارة النادي، كما ساند التنظيم اللواء محمد نجيب ليفوز برئاسة مجلس إدارة النادي، ولم يرشح من الضباط الأحرار سوى خمسة ضباط فازوا بالعضوية في هذا المجلس.

ويكفي لتوضيح الأهمية التي أسفرت عنها هذه المعركة قول اللواء محمد نجيب، وكان الشخصية الأولى في هذه الأزمة، " إن انتخابات نادي الضباط

(1) أسرار ثورة 23 يوليو، مرجع سابق .

كانت هي فعلاً الثورة، وعندما يُكتب التاريخ الحقيقي لثورة 23 يولييه سوف يقرر المؤرخون أن الملكية قد انتهت في مصر، بعد انتخابات نادي الضباط". ويقول محمد نجيب في مذكراته: "استقر رأبي على أن أُرشح نفسي رئيساً لمجلس إدارة النادي لجس نبض الحالة في الجيش، وتحدياً للملك الذي نقلني من سلاح الحدود". وهذا يوضح أن الأزمة كانت متعلقة بمطالب بسيطة للضباط الأحرار وردا لكرامة محمد نجيب، ولكن ردود الفعل القوية من قصر عابدين وراء تصاعد المطالب وتغير إستراتيجيات تنظيم الضباط الأحرار.



نجيب وعائشة بين ممرضات المستشفى

وتروى عدد من مذكرات الضباط الأحرار وصناع ثورة يوليو 1952 تفاصيل ذلك الحدث الفاصل في التاريخ، ففي عصر 16 أكتوبر 1951، عُقد اجتماع الضباط في حديقة النادي وتولى رئاسته البكباشي محمد رشاد

مهنا أكبر الحاضرين رتبة، ودارت المناقشات في شأن استئثار إدارة الجيش بشؤون النادي، وتبلورت المناقشات في صورة توصيات، تدعو أولاً: إلى عقد دورة غير عادية للجمعية العمومية، وهو حق يجيزه القانون إذا تقدم عشرون من أعضاء النادي، على الأقل، إلى إدارة النادي بطلب مسيب لانعقادها. وعلى الفور تم اتفاق الحاضرين على توقيع هذا الطلب، ورفعته إلى إدارة النادي، ووافق الفريق حيدر، قائد عام الجيش، على طلب دعوة الجمعية العمومية غير العادية، ولم يشأ أن يتحدى مشاعر الضباط، عسى أن يكتسب شعبية في الجيش، تعيد إليه ثقة الملك.



نجيب وعائشة في حديقة الفيلا



خادمته "الصول فتحية" كما كان يسميها نجيب

قبيل اجتماع الجمعية العمومية في الساعة الرابعة من مساء الحادي والثلاثين من ديسمبر عام 1951 اجتمع محمد رشاد مهنا، مع تنظيم الضباط الأحرار في منزل مجدي حسنين في عابدين وحضر الاجتماع كل من زكريا محيي الدين وجمال سالم وحسن إبراهيم وعبد اللطيف البغدادي، وكان محمد رشاد مهنا مستمعا فقط. وفي نهاية الاجتماع اقترح عليهم أن يتضافر جميع الضباط للتركيز على عملية انتخابات نادي الضباط؛ وبذلك يمكن إثبات قوة تنظيم الضباط في مواجهة الفساد الملكي، واقترح أن يتفق الجميع على إنجاح محمد نجيب ليكون رئيساً لمجلس إدارة النادي، وهو المنافس لحسين سري عامر قائد سلاح الحدود ومرشح الملك لرئاسة النادي، وبذلك يظهر الضباط تحديهم لإرادة القصر.



نجيب يسلم كأساً لرئيس نادي الصيد وصهره محمود نجيب

عُقد الاجتماع في الساعة الرابعة من مساء الحادي والثلاثين من ديسمبر، بقاعة السينما، بثكنات العباسية، للنظر في التعديلات التي طرأت على قانون

النادي، وكانت هذه التعديلات قد أرسلتها رئاسات الأسلحة إلى إدارة النادي التي جمعتها في صيغة مشروع بقانون مقترح أرسل إلى الأسلحة لأخذ رأي الضباط فيه، قبل التصويت عليه، من الجمعية العمومية. كانت هناك مادتان في القانون المقترح أثارتا النقاش والجدل، وكان يكمن فيهما أسباب النزاع: أولاهما هي المادة الثامنة، وكانت تتعلق بتحديد الأسلحة، التي تمثل في مجلس إدارة النادي، ومن ثم نشب نزاع في شأن سلاح الحدود، لمحاولة ضمه كسلاح مستقل لبقية أسلحة الجيش، على الرغم من أن ضباطه منتدبون، من أسلحة أخرى، ممثلون في مجلس إدارة النادي. والواقع أن أغلب الضباط في مساندتهم للرأي الذي يقول بأن سلاح الحدود، ليس سلاحاً قائماً بذاته، كان يكمن في تحدي الضباط لمدير سلاح الحدود الجديد، اللواء حسين سري عامر، الذي أبعاد بسببه من منصبه، اللواء أركان حرب محمد نجيب مدير الحدود السابق، بعد أن أصر الملك على تعيين رجل السراي اللواء حسين عامر في هذا المنصب، وكان اللواء حسين سري تحوم حوله الريب والشبهات، طوال مدة خدمته في سلاح الحدود، فضلاً عن اتهامه في قضية الأسلحة الفاسدة، والتحقيق معه من قبل النيابة العامة.



نجيب وخادمته فتحية والأحفاد

أما المادة الأخرى فكانت المادة التاسعة، وتتص على أن تقوم الجمعية العمومية مجتمعة بانتخاب ممثلي الأسلحة المختلفة، في مجلس إدارة النادي، وهذا من شأنه، أن يصبح الانتخاب صادقاً، ممثلاً لإرادة الضباط، ولكن القصر خشي من تكثل الضباط واتحاد كلمتهم، فعمل على ترويج اتجاه آخر، هو أن يقوم ضباط كل سلاح، من أسلحة الجيش، بانتخاب ضباطه، على أساس أن كل سلاح أدرى بضباطه، ولم يكن هدفه من وراء ذلك سوى تفرقة كلمة الضباط.

حضر الاجتماع حوالي (455) ضابطاً وهو أكثر من العدد القانوني، الذي يقتضيه اجتماع الجمعية العمومية العادية (أكثر من 10% من مجموع أعضاء النادي). وكان رئيس إدارة الجيش، ورئيس هيئة أركان حرب، عثمان المهدي باشا، خارج قاعة الاجتماع، ونبها على البكباشي محمد رشاد مهنا، بعدم اعتلاء المنصة لإعطاء الفرصة للمجلس القديم بإدارة الجلسة. وافتتح رئيس اللجنة التنفيذية للنادي الأميرلاي جلال صبري الجلسة، ولما تليت مقترحات تعديل اللائحة، كما أراد محمد رشاد مهنا، اختلفت الآراء، وكاد الاجتماع يفشل لكثرة الجدل. وهنا طلب رئيس هيئة أركان حرب من محمد رشاد مهنا أن يعتلي المنصة، إنقاذاً للموقف، وسيطر محمد رشاد مهنا على الموقف، حيث اقترح مباشرة وفي الحال، عرض مشروع اللائحة الداخلية المقترحة (وكانت المقترحات تنص صراحة على ضرورة إجراء الانتخابات)، وعرضها للتصويت، من دون مناقشة، وكانت نتيجة التصويت الموافقة بأغلبية الأصوات، وبالتصفيق المتواصل، من أغلبية الحاضرين. وطالب أحد ضباط سلاح الحدود من أعوان حسين سري عامر ضرورة تمثيل سلاح الحدود بعضو في مجلس الإدارة، الذي سينتخب فوراً، وعارض محمد رشاد مهنا بالحجة القوية، بأن سلاح الحدود لا يعتبر سلاحاً قائماً بذاته، لأن جميع ضباطه منتدبون من أسلحة مختلفة، وأن لكل منها مكاناً في مجلس الإدارة، والمقترح انتخابهم في الجلسة نفسها، وانتقل محمد رشاد مهنا مباشرة إلى طلب إجراء

عملية الانتخابات، التي تمت على الفور. وقد تقدم لانتخابات الرئاسة مدير سلاح المشاة اللواء أركان حرب محمد نجيب، واللواء حافظ بكري مدير سلاح المدفعية، واللواء إبراهيم الأرنؤوطي، مدير سلاح المهمات، واللواء سيد محمد، مدير سلاح الصيانة، ولم يكن لأحد من هؤلاء مشكلة أو قضية، بخلاف اللواء حسين سري عامر، مدير سلاح الحدود، الذي تطورت قصته مع انتخابات النادي، وإصرار الملك على فرضه على القوات المسلحة إلى محاولة اغتياله. "

وعندما أعلنت نتيجة انتخابات نادي الضباط في فجر أول يناير عام 1952، نجح اللواء محمد نجيب في اكتساح منافسيه، إذ لم يحصل منافسوه الثلاثة إلا على (58) صوتاً من مجموع خمسمائة صوت تقريباً حيث فاز بمنصب رئيس مجلس الإدارة اللواء محمد نجيب، وانتخب عضوان فقط، من الضباط، الذين شكلوا فيما بعد مجلس قيادة الثورة، وهما بكباشي زكريا محيي الدين من المشاة، وقائد أسراب حسن إبراهيم من الطيران، كما انتخب ثلاثة من الضباط الأحرار من غير أعضاء مجلس القيادة هم: بكباشي محمد رشاد مهنا من المدفعية، والصاغ أحمد حمدي عبيد، والصاغ جمال الدين حماد، من المشاة. وممن خانهم الحظ في الانتخاب من أعضاء مجلس قيادة الثورة فيما بعد قائد الجناح جمال سالم، ومن الشخصيات التي لمعت بعد ذلك البكباشي محمد فوزي، وزير الحربية فيما بعد، وحصل على 37 صوتاً. وبذلك كانت نتيجة الانتخاب فوزاً ساحقاً للضباط الأحرار، إذ تبين مدى انضمام الضباط ذوي الرتب الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب التيار الوطني، كما كان إبعاد ممثل سلاح الحدود من الانتخاب تحدياً سافراً من الضباط للملك. وكان هذا دليلاً على تأثير ونفوذ، تنظيم الضباط الأحرار، بين ضباط الجيش، كما كان دليلاً كذلك على شعبية محمد نجيب.

كانت وتيرة الأحداث تتصاعد بشكل درامي ..

غضب الملك فاروق من نتيجة انتخابات نادي الضباط وسقوط مرشحه

اللواء حسين سرى عامر، وظهور الضباط الذين كان ينظر إليهم الملك على أنهم يدينون له بالولاء الكامل في مظهر التحدى العلنى للإرادة الملكية السامية . بينما برز اسم اللواء محمد نجيب كممثل لجموع ضباط الجيش.

وطبقا لرواية زكريا محيى الدين عضو مجلس إدارة النادى فى ذلك الوقت " طلب اللواء محمد نجيب فى أول اجتماع لمجلس إدارة النادى أن يتوجه أعضاء المجلس إلى القيادة العامة فى قصر النيل لمقابلة الفريق حيدر باشا وزير الحربية ، وقائد الجيش للتعارف ، وكان نجيب يشعر أن المقابلة تساعد على توريث "حيدر" والكلام لزكريا - فى موقف يناحز فيه للرأى العام بين الضباط وفى الجيش ، وهذا مايشد أزره فى مواجهة جبهة الفساد التى يحتضنها الملك وحاشيته والمتمثلة فى اللواء حسين سرى عامر، قائد سلاح الحدود، ولم يوافق مجلس إدارة النادى على اقتراح نجيب بلقاء حيدر باشا.

ولم يمر يومان حتى استدعى الفريق محمد حيدر، إلى مكتبه فى تكنات قصر النيل، كلاً من اللواء محمد نجيب، رئيس مجلس إدارة النادى الجديد، والبكباشى محمد رشاد مهنا، عضو مجلس الإدارة، واجتمع بهما إلى ساعة متأخرة من الليل، محاولاً إقناعهما بتنفيذ رغبة أوامر الملك بانضمام ممثل سلاح الحدود إلى مجلس إدارة النادى، وحين أرادا أن يبيننا له أن ذلك ليس من سلطات مجلس إدارة النادى، بل من سلطة الجمعية العمومية، استشاط الفريق حيدر غضباً، وأبدى لهما ضرباً من التهديد، وانتهى الاجتماع بعد، منتصف الليل بساعتين، من دون الوصول إلى أي حل. وعن هذه المقابلة يقول اللواء محمد نجيب: "قال الفريق حيدر لنا فى صراحة إن أوامر مولانا أن يدخل حسين سرى عامر مجلس إدارة النادى هكذا دون لف أو موارد. فقلت لحيدر: إن هذا ليس من حق مجلس الإدارة، بل هو من صميم حقوق الجمعية العمومية، فإذا أصر مولانا، فسأعقد الجمعية العمومية وأعرض الأمر عليها،

واستمرت الجلسة سبع ساعات حتى الثانية صباحاً في حوار، ونحن لا نتزحزح عن موقفنا شعرة، رغم ظهور نبرة تهديد صريحة في حديث حيدر عندما أعبته الحيل".

وفي الثالث من يناير عام 1952، وجهت رئاسة هيئة أركان حرب الجيش خطاباً إلى اللواء محمد نجيب، بصفته رئيساً لمجلس إدارة النادي المنتخب، تعلن فيه أنه تقرر اعتبار سلاح الحدود سلاحاً قائماً بذاته، وبناءً عليه يصبح له الحق في تمثيله في مجلس إدارة النادي.

وأحس اللواء محمد نجيب بخطورة الموقف، فدعا إلى عقد اجتماع مجلس إدارة النادي يوم السبت 5 من يناير وعرض خطاب رئاسة أركان حرب الجيش على أعضاء مجلس الإدارة، فانقسمت الآراء في بادئ الأمر بين مؤيد ومعارض، ولكن اللواء محمد نجيب بين لأعضاء المجلس خطورة الموقف، وما قد يسفر عنه من مخاطر نتيجة تحدي رغبة الملك، واقترح انتداب البكباشي محمد إبراهيم فهمي، كحل وسط، ليمثل سلاح الحدود في مجلس إدارة النادي إلى حين دعوة الجمعية العمومية. ووافق مجلس إدارة النادي بالإجماع على الاقتراح، وكان الفريق حيدر ينتظر قرار مجلس الإدارة، في إحدى غرف النادي على أحر من الجمر، فما أن انتهى مجلس الإدارة من إصدار القرار، حتى أبلغه الفريق حيدر للملك، ظناً منه أنه سيحوز رضاه ويجعله يكسب ثقته، ولكن الملك لم يرض بذلك، فقد أحس بأن نتيجة الانتخاب كانت بمثابة طعنة له، واعتبر كل ما حدث تحدياً له.

وثار حسين سري عامر، فقد شعر بأن "الضباط الأحرار" وراء هزيمته، وكتب مقالاً هاجم فيه "الضباط الأحرار" هجوماً بذيئاً ومليئاً بالشتائم، وهدد بأنه سيتخلص منهم في ساعة واحدة، ويدخلهم جميعاً السجن، الأمر الذي أثار عبد الناصر بصورة كبيرة.

وكان اللواء حسين سري عامر، قد اعتبر قرار مجلس إدارة النادي

الخاص بتمثيل سلاح الحدود في إدارة النادي نصراً خاصاً له، وفي صباح اليوم الثامن من يناير 1952، توجه على رأس وفد من ضباط سلاح الحدود، إلى قصر عابدين، للتعبير في سجل التشريعات الملكية عن ولائهم للملك. وبعد ذلك عاد إلى مكتبه، حيث استقبل وفود المهنتيين، ثم عاد إلى بيته في حلمية الزيتون، وما كادت سيارته تتوقف، أمام منزله في المساء، حتى انطلقت طلقات نارية عديدة نحو السيارة من أفراد، تربصوا له بالقرب من منزله، وهي محاولة لترهيب محمد نجيب بتهديده بالاغتيال من قبل السرايا والبوليس السياسى .

على الجانب الآخر قرر جمال عبدالناصر، أن يرد على حسين سري عامر بقوة، ليحفظ للضباط الأحرار مكانتهم ومهابتهم، ودون علم بقية قيادات تنظيم الضباط الأحرار " اتفق عبدالناصر، وحسن إبراهيم، وحسن التهامي، وكمال رفعت، وصالح الدسوقي، على اغتيال حسين سري عامر، وأطلقوا عليه الرصاص في مساء 8 يناير عام 1952 وفشلت المحاولة. وقد أقر عبدالناصر بتدبيره هذه المحاولة في كتابه فلسفة الثورة بقوله: وكمنت الفرقة في أماكنها، التي حددت لها وأقبل الواحد (يعني حسين سري عامر) الذي كان يجب أن يزول وانطلق نحوه الرصاص وانسحبت فرقة التنفيذ وغطت انسحابها فرقة الحراسة وبدأت عملية الإفلات من النجاة. وأدرت محرك سيارتي وانطلقت أغانى المسرح الذي شهد عملنا.

ويفصل الیوزباشی کمال رفعت ما حدث بقوله: " حضر جمال عبدالناصر إلى المنزل مساء يوم 7 يناير عام 1952 وأخبرني بفكرته .. وعموماً فقد ذهبت معه ومعنا حسن التهامي إلى منزل حسين سري عامر في نفس الليلة لانتهاز أية فرصة لتنفيذ العملية، ولما لم يتيسر ذلك أرجأنا العملية إلى اليوم التالي حيث انضم إلينا حسن إبراهيم حيث قام بعملية المراقبة، وكان جمال عبدالناصر يقود عربته الأوستن الصغيرة وينتظرنا في شارع مجاور، وتوليت

أنا وحسن تهامي تنفيذ العملية".

استمر الفاعل مجهولاً، على الرغم من محاولات رجال الأمن، وفي 21 من الشهر نفسه، نشرت الصحف في مكان بارز، زيارة اللواء محمد نجيب للواء عامر داعياً له بالشفاء، حتى يتبدد من الأذهان أي شك في صلة اللواء نجيب بالحادث، وجاء رد الفعل سريعاً في 24 من مارس عندما لقي الملازم عبدالقادر مصرعه على يد جماعة مجهولة جاءت إلى منزله ليلاً، بشارع الإخشيد بالروضة، في سيارة وأطلقت عليه الرصاص، أثناء عودته إلى بيته، بصورة مشابهة، لما حدث بضاحية الزيتون، وأصيب عبدالقادر طه، واتهم قبل أن يلفظ أنفاسه، اللواء حسين سري عامر بتدبير الحادث، لأنه سبق أن اتهمه بالشروع في قتله مع اليوزباشي مصطفى كمال صدقي.

الملك فاروق يعزل نجيب من رئاسة نادي الضباط؛

لما تبين للملك فاروق أن جميع المحاولات لقرض حسين سري عامر على نادي ضباط الجيش قد باءت بالفشل، وأن الخلاف تحول إلى مبارزة دموية، أصدر مدير إدارة الجيش، اللواء عباس زغلول أمراً بتعليمات من القائد العام، في 12 يولييه عام 1952 بحل مجلس إدارة النادي المنتخب، وتعيين مجلس إدارة مؤقت، تولى رئاسته قائد المنطقة المركزية اللواء علي نجيب، شقيق اللواء محمد نجيب، وكان اللواء علي نجيب في ذلك الوقت قائداً للمنطقة المركزية للجيش، وكان من أبرز ضباط "الخيالة" وصاحب بطولات أسطورية في هذا المجال⁽¹⁾.

وكان اختياره في هذا المنصب خلفاً لشقيقه، محاولة من الملك لتهدئة الضباط بعد عزل رئيس ناديهم المنتخب!

(1) أسرار ثورة يوليو، مرجع سابق.

وشمل القرار أيضا استبدال قائمة الضباط الأحرار المنتخبين بأخرين مثل: بكباشي يوسف العجرودي، أركان حرب المنطقة، وجلال صبري، الرئيس الأسبق للنادي، ومصطفى كمال عبدالرازق، ومحمد حسني، وعلي صبري، (نائب رئيس الجمهورية السابق)، وشُكلت في يوم 16 من الشهر نفسه، لجنة تسلمت مفاتيح النادي من سكرتيه، البكباشي حافظ عاطف، وقد مهد لهذه الحركة الأميرلاي حسن حشمت، قائد سلاح الفرسان، وعضو مجلس الإدارة، بتقديم استقالته في يوم 12 يولييه، مدعياً أن القانون الجديد للنادي لا يتفق تماماً مع النظم العسكرية، ولا يتناسب مع التقاليد.



نجيب وخادمته والأحفاد

في هذه الفترة أصبحت قصة نادي ضباط الجيش مادة للشائعات، ومن ثم صدر قرار سري من الرقيب العام، (فقد كانت البلاد ما زالت تحت الأحكام العرفية)، وذلك بتاريخ 16 يولييه، بمنع نشر أخبار النادي في الصحف.

وكان من ردود الفعل على حل المجلس رفع قضيته إلى مجلس الدولة تولاها المحامي صبري الحكيم. أما ذيول معركة انتخابات النادي فقد امتدت إلى ما بعد قيام حركة الجيش، وذلك في سبتمبر عام 1952، حيث طالبت مجموعة من الضباط بانتخابات جديدة لمجلس إدارة النادي، تكون أكثر تعبيراً للوضع الجديد، بعد التغييرات الجذرية، التي مرت بها القوات المسلحة، ونجاح حركة 23 يولييه، فكان رد مجلس قيادة الثورة أن الوقت لم يحن بعد لإجراء هذا الانتخاب، بدعوى أن الجيش لم يستكمل تطهير نفسه، لهذا فإن مجلس قيادة الثورة يرى أن يتم تشكيل المجلس الجديد بالتعيين، الأمر الذي أثار ثائرة الداعين إلى إجراء الانتخابات، متهمين مجلس قيادة الثورة بأنه عاد بهم إلى الوضع الذي ثاروا عليه، إبان سيطرة إدارة الجيش على النادي، وهكذا انتهت قصة نادي ضباط الجيش من حيث بدأت.

ولم يكن فاروق يعلم أن تلك الخطوة ستكون بمثابة الشرارة الأولى لحركة الجيش، أو ثورة 23 يوليو والإطاحة به وبنظامه عن حكم مصر.

